مجلة الواحات للبحوث والدراسات
ELWAHAT Journal for Research and Studies
Available online at :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2
592 – 576 :(2024) 1 العدد 17 المجلد ISSN : 1112 -7163 E-ISSN: 2588-1892

تشخيص واقع المناخ الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1977–2019

Diagnosing The Reality Of The Investment Climate In Algeria During The Period 1977–2019

ليلى زكراوي[1] ، امينة تومي[2] ، شروق حدوش[3]

1 جامعة سيدي بلعباس ، كلية العلوم الاقتصادية ،مخبر تسيير المؤسسات
leilazekraoui@hotmail.co.uk

2جامعة تلمسان(الجزائر) ،مخبر النقود و المؤسسات المالية في دول المغرب العربي .
tou_amina222@hotmail.com

3 جامعة تلمسان (الجزائر) ، مخبر الحوكمة العمومية و الاقتصاد الاجتماعي gpes
chourouk.haddouche@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام:28-10-2023 تاريخ القبول:20-05-2024 تاريخ النشر :06-06-2024

ملخص:

إن للإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا كبيرا في تنمية الاقتصاديات النامية، ووسيلة لفرض النفوذ بالنسبة للدول المتقدمة. وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء واقع المناخ الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1977–2019 ، من خلال توضيح قدرة المناخ الاستثماري على تشخيص أهم ملامحه من خلال بعض المؤشرات الدولية، التي تقودنا إلى استخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف لهذا المناخ.، وصياغة استراتيجية جديدة علمية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتكز على تحسين المناخ الاستثماري والتركيز على الإصلاح السياسي والحكم الراشد.

كلمات دالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري في الجزائر، المؤشرات الدولية للمناخ الاستثماري

المؤلف المرسل: شروق حدوش : shourouk.rakib@live.fr

Abstract :

Foreign Direct Investment Has A Major Role In The Development Of Developing Economies, And A Means Of Imposing Influence For Developed Countries. This Study Came To Shed Light On The Reality Of The Investment Climate In Algeria During The Period 1977-2019, By Clarifying The Ability Of The Investment Climate To Diagnose Its Most Important Features Through Some International Indicators, Which Lead Us To Extract The Strengths And Weaknesses Of This Climate., And Formulate A New Strategy A Scientific Approach To Attract Foreign Direct Investment Based On Improving The Investment Climate And Focusing On Political Reform And Good Governance.

Keywords: Foreign Direct Investment, Investment Climate In Algeria, International Indicators Of Investment Climate.

المقدمة:

أصبح تشجيع وتنشيط الاستثمارات ضرورة حتمية لكل من الدول المتقدمة والنامية والجزائر على غرار الدول النامية قامت ببذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار الامر الذي يستدعي الاستقرار في كل من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك التشريعية

يعد تحسين الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية وأيضا التشريعية عاملا جوهريا لتحفيز الإستثمار الوطني وتشجيع إستقطاب الإستثمار الأجنبي في البلد وعليه سيتم التطرق إلى تحليل كل من المؤشرات الفرعية لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الإستثمار ومؤشرات الحكم الراشد ومؤشر البنية التحتية في الجزائر.

من خلال ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية :

ماهو واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ؟

2.الإطار النظري لمناخ الإستثمار

1.2.مفهوم مناخ الإستثمار :

– يعرف مناخ الإستثمار على أنه مجمل القوانين والسياسات الإقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجعه في إستثماره إلى بلد(عطا الله، 2010).

–كما يعرف بمجمل الظروف والأوضاع المكونة للمحيط، الذي تتم فيه العملية الإستثمارية بحيث تؤثر هذه الظروف أما سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات والظروف السياسية الإقتصادية الإجتماعية وكذلك الأمنية كما أيضا يمكن أن تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية(عبد القادر، 2004) .

2.2.المؤشرات العامة لقياس مناخ الإستثمار

هي تلك المؤشرات التي تهتم بمدى ملاءة الأوضاع الإقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال ،بغض النظر عن وجود أو عدم وجود إخطار ومن بين هذه المؤشرات :

1.المؤشر المركب لمكونات السياسات الإقتصادية :

قامت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار منذ 1996 بوضع مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الإستثمار للدول العربية ،ويعد ذلك كمحاولة يتم بها قياس أداء الإقتصاديات العربية وتوصيف مناخها الإستثماري إذ أنه تم وصف البيئة الإقتصادية المستقرة والمحفزة للإستثمار بتلك التي تتسم بعدم وجود عجز في الميزانية العامة مع وجود عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات منخفضة من التضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية مؤسسية وسياسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها بهدف التخطيط المالي التجاري والإستثماري،

بحيث يتكون هذا الأخير من 3 مؤشرات جزئية والمتمثلة في مؤشر السياسة المالية ومؤشر السياسة النقدية ومؤشر التوازن الخارجي وتتراوح قيمته بين [–3،+3] وهي موضحة كالتالي(انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، 2008)(عبدالكريم، 2008):

1.مؤشر السياسة المالية :

يبين هذا المؤشر تطورات السياسة المالية في سعيها لتحقيق التوازن الداخلي للإقتصاد ويتم حساب هذا المؤشر ، بنسبة عجز الميزانية العمومية من الناتج المحلي الإجمالي .

مؤشر السياسة المالية (عجز الميزانية العمومية /الناتج المحلي الاجمالي)x 100

و تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر من سنة إلى اخرى على النحو التالي :

-إنخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	+ 3 درجات
- إنخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	+2 درجتان
- إنخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2.5 نقطة مئوية	+1 درجة
- إنخفاض العجز أقل من 1 إلى إرتفاع حتى 1 نقطة مئوية	0 درجة
- إرتفاع العجز أكثر من 1 على الأقل من 5 نقاط مئوية	-1 درجة
- إرتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	-12 درجة
- إرتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية	3 درجات

2.مؤشر التوازن الخارجي :

يوضح هذا المؤشر أهم تطورات سياسات سعر الصرف نحو تحقيق التوازن الخارجي الإقتصادي ، ويحسب هذا المؤشر بنسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي حسب الدرجات التالية :

-إخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	+3 درجات
-إنخفاض العجز من 2 الى اقل 4 نقاط مئوية	+2 درجتان
-إنخفاض العجز من 1 إلى أقل من نقطتين مئويتين	+1 درجة
-إنخفاض العجز بأقل من 1 الى إرتفاع بنقطتين مئويتين	+0 درجة
-إرتفاع العجز بأكثر من نقطتين إلى 5 نقاط مئوية	-1 درجة
-إرتفاع العجز بأكثر من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	-2 درجات
-ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية	-3 درجات

3.مؤشر السياسة النقدية :

يستخدم هذا المؤشر ليوضح أهم تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم إستقرار التوازن الداخلي للإقتصاد، ويتم حساب هذا المؤشر بإستخدام معدل التضخم ، وتعطى الدرجات حسب تغير معدل التضخم من سنة إلى أخرى على النحو التالي:

-إنخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية	+3 درجات
-إنخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	+2 درجات
-إنخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	+1 درجات
-إنخفاض معدل التضخم من 1 إلى إرتفاع أكثر من 7نقاط مئوية	0 درجة

حيث يمثل المؤشر المركب حسابيا متوسطات المؤشرات الثلاثة الفرعية وتكون قيمة هذا الأخير على النحو التالي :

-إذا كان المؤشر المركب <1 معنى هذا عدم التحسن في مناخ الإستثمار .

-إذا كان المؤشر المركب ضمن [+1،+2] يعني تحسن في مناخ الإستثمار .

-إذا كان المؤشر المركب ضمن]+2،3] يعني تحسن كبير في مناخ الإستثمار.

الجدول رقم 1. درجات تقييم المؤشرات الفرعية لمكونات السياسة الإقتصادية لمناخ الإستثمار

مؤشر سياسة التوازن الداخلي	إنخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	إنخفاض العجز من 2.5الى3.5 نقطة مئوية	إنخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	إنخفاض العجز اقل من 1 إلى إرتفاع حتى 1 نقطة مئوية	إرتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقطة مئوية	إرتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	إرتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
	+3	+1	0	-1	-2	-3	
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	إنخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	إنخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	إنخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2 نقطة مئوية	إنخفاض العجز أقل من 1 إلى إرتفاع 2 نقطة مئوية	إرتفاع العجز من 2.5 الى أقل من 5 نقاط مئوية	إرتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	إرتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
	+3	+2	+2	0	-1	-2	-3
مؤشر السياسة النقدية	إنخفاض معدل التضخم بأكثر من 25%	إنخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25%	إنخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5%	إنخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى إرتفاع أكثر من 7%			
	+3	+2	+1	0			

المصدر:ناجي بن حسين (2007)،دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة 2006- 2007 ،ص223.

مؤشرات الحكم الراشد :

يصدر البنك الدولي مجموعة من المؤشرات والتي تعد من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم وتتكون هذه الأخيرة من ستة معايير وهي : السيطرة على الفساد ،سيادة القانون ،الصوت والمساءلة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف ، نوعية الأطر التنظيمية وفعالية الحكومة .إذ تتوزع هذه المؤشرات ثلاثة مجالات : طبيعة النظام السياسي ،الاحترام والمساواة وقدرة الحكومة

1–طبيعة النظام السياسي :

يشمل هذا المعيار مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف .

ا–مؤشر الديمقراطية (الصوت والمساءلة):

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة مواطني أي بلد على المشاركة في انتخاب حكومتهم وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والحرية في استعمال وسائل الاعلام (ساسي وآخرون) فالديمقراطية تعد من اهم قنوات تأثيرا على الاستثمار بالأخص الاستثمار الاجنبي المباشر فهذه الاخيرة تعكس مدى مصداقية السياسات العامة للدولة وكذلك مدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات هذا ما يعكس المستثمرين من التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر.

ب–مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف :

يستند هذا المؤشر على فكرة رئيسية مفادها أن الحكم الراشد بالدولة مرتبط بمدى خضوع السلطات الحاكمة للتغيير المستمر باستخدام وسائل العنف وهذا مايؤثر سلبا على استمرارية السياسات ومدى مصداقيتها وتحد من قدرة المواطنين على الاختيار بصورة تدريجية ومنظمة لمن يمثلهم وإمكانية مساءلتهم ومشاركتهم في القرار(صادق، 2015) وعلى هذا الأساس يقيس هذا المؤشر مدى احتمال زعزعة الاستقرار الحكومي بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف فالاستقرار السياسي يعد من أهم العوامل المحددة تخطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية وبالتالي عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح في حالة ما إذا كانت البيئة السياسية تتميز بالاستقرار هذا يحفز على جذب استثمارات كما يحفز تلك الاستثمارات على استراتيجيات وخطط طويلة الأجل.

2–الاحترام والمساواة :

يعكس هذا المعيار مدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة وهو يشمل :

2–1– مؤشر مكافحة الفساد :

ا–مؤشر ضبط الفساد

يعبر هذا المؤشر عن إدارة الحكم وهو مؤشر يتم إصداره من قبل البنك الدولي فيتم تجميع عناصره من عدة مصادر فنجد فيها كل من الفساد بين المسؤولين الحكوميين ,الفساد كعقبة في وجه الاعمال التجارية,مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية الى الرسميين والقضاة وكذلك مدى ادراك وجود الفساد في سلك الخدمة فتتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين 2.5–و2.5+وكلما كانت هذه القيم تتجه نحو الارتفاع كان ذلك افضل(سايح).

ب–**مؤشر سيادة القانون** :يقدر هذا المؤشر مدى ثقة الافراد بالقواعد القانونية ومدى التزامهم بتلك القواعد خاصة تلك المتعلقة بمدى انتشار الجريئة وكفاءة فعالية القضاء العام.

– قدرة الحكومة :

يوضح هذا المؤشر قدرة الدولة والامكانات المتاحة لها في الادارة بكل كفاءة وفعالية كذلك قدرتها في تطبيق السياسات الصائبة ويشمل المؤشرين التاليين :

ا–مؤشر فعالية الحكومة :

يتم من خلال هذا المؤشر قياس نوعية الخدمات العامة ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوطات وكذلك مدى افصاحها وشفافيتها اتجاه نوعية اعداد سياستها وتنفيذ وكذلك نوعية الخدمة المدنية وانطلاقا من هذا المفهوم فان هذا المؤشر يشير الى درجة الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بدون تعرضها لأي ضغوط سياسية وأيضا مدى مصداقيتها وشفافيتها في الافصاح والاعلان عن سياستها(بن دبيش وزرواط) .

ب–مؤشر نوعية الاطر التنظيمية :

يعبر هذا المؤشر على مدى كفاءة الدولة وذلك بقياس مدى السياسات والتنظيمات سليمة تشجع على تنمية القطاع الخاص باعتبارات هذا يدل على مدى كفاءة الدولة او مدى الافراط في اصدار اللوائح والتنظيمات المعرقلة للأنشطة الاقتصادية بمختلفها تجارية كانت او تلك المرتبطة بالإنتاج او العمل او الائتمان وغيرها سواءا كانت محليا او خارجيا(صادق، 2015) .

تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر:

تعددت وإختلفت تعاريف التضخم بإختلاف الأدبيات النظرية المفسرة لها ،فنجد منها من عبرت عن التضخم

بأنه"الفجوة الحقيقية بين الطلب الكلي (مجموع القيمة السوقية للسلع والخدمات المطلوبة في الإقتصاد على مختلف أنواعها)والعرض الكلي (الذي يبين إجمالي قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل كافة المنتجين في الإقتصاد المعني)(حميدي ، موساوي) وعليه فإن التضخم يعد من أحد أهم المشكلات الإقتصادية التي تواجه معظم دول العالم على إختلاف مستوياتها لما يسببه هذا الأخير من إختلال في الإقتصاد الوطني والجزائر ،وعلى غرار هذه الدول تحاول إستهداف ظاهرة التضخم والتحكم فيها والقضاء على الإختلال الإقتصادي الذي يسببه هذا الأخير والذي من شأنه أن يؤثر سلبا على مناخ الإستثمار.

الجدول رقم 2.معدل التضخم في الجزائر خلا ل الفترة 1993-2019

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.33	4.2
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.4	5.7	3.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	4.5	8.8	3.2	2.9	4.7	6.4	5.5	4.2	1.9

المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

تميزت الفترة ما بين 1990-1995 بإرتفاع في معدل التضخم وبالأخص سنة 1992 و1995 ،إذ حقق معدل قدر بـ29.8 سنة 1995، وهذا الإرتفاع يفسره زيادة القروض الموجهة للإقتصاد والتي لم تلقى أي مقابل إنتاجي كذلك لتمويل العجز الموازني عن طريق الإصدار النقدي وتخفيض سعر الصرف والذي إنعكس على إرتفاع أسعار السلع المستوردة وتكلفة خدمة الديون ،و لكن إبتداءا من سنة 1996 الى 1999 حقق إنخفاضا مستمرا لمدة 4 سنوات وهذا بفضل التحكم الكبير للسلطات النقدية في معدل التضخم عند مستويات منخفضة ،و كذلك من خلال سياسة تحرير الأسعار وتعديل معدلات الفائدة ، ولكن سنة 2000 ومع تبني برنامج الإنعاش الإقتصادي

تزايد معدل التضخم مرة أخرى بمتوسط قدر بـ 3.46خلال الفترة 2001–2004 ومع إنتهاء برنامج الإنعاش الإقتصادي إنخفض هذا الأخير سنة 2005 ليحقق معدلا قدر بـ 1.6 ،و ماهي إلا سنة واحدة ليرتفع مرة أخرى ليحقق متوسط قدر بـ4.14 خلال الفترة 2006–2009 بسبب الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية التي بلغت 3.4% ،6.56% ،7.4% على الترتيب 2006 ،2007، 2008 ، نظرا لإرتفاع الأسعار على المستوى العالمي ، ويعتبر معدل التضخم المسجل في سنة 2009 أكبر معدل طوال العشرية أكبر من المعدل المستهدف في المتوسط 3 % كهدف نهائي للسياسة النقدية ،فبالرغم من إنخفاض معدل التضخم على المستوى العالمي شهد معدل التضخم في الجزائر إرتفاعا وهذا ما يمكن أن يوضح أن التضخم في الجزائر ليس سببه فقط التضخم المستورد .و سجلت معدلات التضخم ارتفاعا من 3.9% سنة 2010 الى 5.5 سنة 2017 حيث سجل أعلى نسبة سنة 2019 ب 8.89% ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى الى ارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية ب 12.22% ومجموعة مواد أخرى ب 13.42% ومجموعة الملابس والأحذية ب 13.74% وأسعار النقل والاتصال بنسبة11.74% وأسعار مواد متنوعة ب 10.80%.(دحماني فاطمة، 2020)

الشكل رقم 1. تطور معدلات التضخم في الجزائر

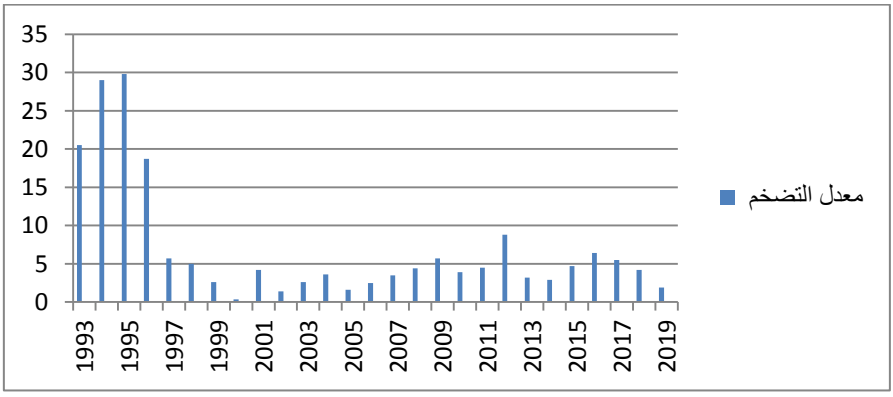

المصدر : من إعداد الباحثة بالإستعانة بالجدول السابق.

تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر:

يتمثل المفهوم العام لعجز الميزانية العامة للدولة في الفرق بين جملة النفقات العامة والإيرادات العامة ،غير أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس متعددة ومختلفة بإختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي(كردودي، 2018).

جدول رقم3.رصيد الميزانية وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1989-2017

السنوات	1986	1987	1989	1993	1996	1997	1998	1999
رصيد الميزانية	-11.58	-6.95	-1.89	-3.6	3.91	2.93	-3.58	-1.9
أسعار البترول دولار امريكي للبرميل الواحد	15.05	19.20	19.64	18.43	22.12	20.61	14.42	16
السنوات	**2002**	**2005**	**2009**	**2011**	**2012**	**2015**	**2016**	**2017**
رصيد الميزانية	4.2	14.6	-5.09	-1.2	-4.8	-15	-12.6	-6.4
أسعار البترول دولار امريكي للبرميل الواحد	26.18	56.64	61.95	94.88	94.05	48.66	43.29	54.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي وبيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة(OPEC)

-بإعتبار أن مداخيل الجزائر من المحروقات تعد مصدر أساسي لتمويل النفقات، سيتم تحليل تطور رصيد الميزانية بالموازاة مع تطور أسعار البترول.

تجدر الإشارة ان الفترة ما بين 1987 و1993 تميزت بتفاقم عجز الميزانية خاصة في الفترة 1987-1989 وكذلك بتخفيض قيمة الدينار منذ سنة 1987 بشكل تدريجي ليبلغ حدته سنة 1989، لتتخذ بذلك الجزائر سياسة الميزانية جد متشددة خاصة ما بين سنتي 1989و 1991،وهذا طبقا لمتطلبات صندوق النقد الدولي في ضرورة التخلص من هذا العجز وتخفض النفقات .ليبلغ هذا العجز 147.9 مليار دينار جزائري سنة 1995بسبب إرتفاع خدمة الدين والتي قدرت بحوالي 47.1 من حصيلة الصادرات سنة 1994، ثم ليحقق هذا الرصيد تحسنا في كل من سنتي 1996و 1997 بسبب التحسن الملحوظ في أسعار البترول إذ بلغ 22.12 و20.61 دولار للبرميل على التوالي ، ولكن سنة 1998 تراجع سعر هذا الأخير ليصل إلى 14.42 دولار للبرميل، الأمر الذي إنعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية وعلى رصيد الميزانية ليحقق عجزا قدر ب101.4 مليار دينار جزائري .

إستمرت أثار هذه الاوضاع الى غاية 2000 أين سجل سوق النفط تحسنا مما سمح بتقليص العجز وتحقيق فوائض في الفترة ما بين 2000 إلى 2008 ثم ليعود مرة أخرى مرة أخرى هذا الرصيد إلى حالة العجز سنة 2009 بسبب إنخفاض في أسعار البترول من 99.67 مليار دولار للبرميل سنة 2008 الى 61.95 مليار دولار سنة 2009 ،لينخفض هذا العجز في كل سنة 2010 و2011 وهذا راجع للإرتفاع المحسوس الذي شهدته أسعار البترول ، ولكن تفاقم العجز إبتداءا من 2012 ،وذلك راجع للتوسع العام لدور الدولة في تقديم الخدمات المجانية كالتعليم والصحة وكذلك تسيير المرافق العامة وخاصة بسبب الإنخفاض الحاد في أسعار البترول في كل سنة 2015 و2016 ما سمح بدوره بتحقيق عجز جد حاد في هاتين السنتين .

الشكل رقم2.رصيد الميزانية وأسعار البترول في الجزائر

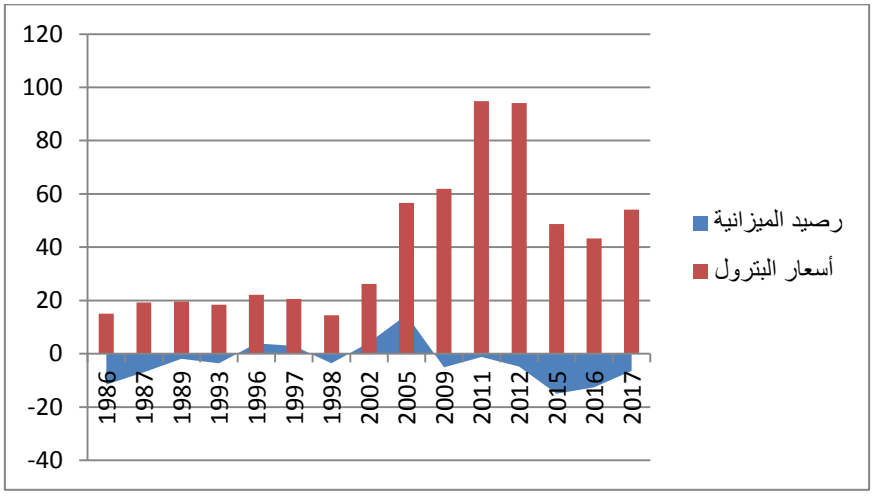

المصدر : من إعداد الباحثة بالإستعانة بمعطيات الجدول السابق.

تحليل تطور رصيد الميزان التجاري:

يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين قيمة الواردات بلد ما وبين قيمة صادراته وهذا خلال فترة ما، وعليه فالميزان التجاري يشمل كل ما يتدفق من سلع وخدمات بين الدولة وغيرها من الدول، أي مجمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات المنظورة، ويعد من المؤشرات الإقتصادية الهامة بحيث تتمثل قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة(زاوي، 2018) والشكل التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر .

الجدول 4.رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1977–2019)

(الوحدة:مليار دولار)

السنوات	1977	1979	1985	1986	1990	1992
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	-1.297	-4.90	1.75	-3.50	2.28	5.17
السنوات	1995	2006	2008	2009	2011	2014
رصيد الميزان التجاري	-2.2	24.71	19.85	0.31	8.83	-4.44
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	/
رصيد الميزان التجاري	-22.16	-22.69	-17.67	-11.67	-11.73	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

-نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل عجزا متتاليا في الفترة ما بين 1977 إلى غاية سنة 1979 ، وهذا بسبب زيادة الطلب على المنتجات والمعدات الأجنبية اللازمة لحاجيات التصنيع ، ليسجل تحسنا ملحوظا إبتداءا من سنة 1980 ولكن بحلول سنة 1986 ، أين انخفض معدل تغطية الواردات بالصادرات ما أجبر الدولة على فرض قيود على الإستيراد كما أدى إلى حدوث عجوزات في ميزانية الدولة بسبب تراجع الإيرادات الجبائية البترولية ما أدى إلى تقليص النفقات ،و إبتداءا من سنة 1990 حقق رصيد الميزان التجاري إرتفاعا وهذا راجع لإرتفاع الصادرات والتي بلغت 12.96 مليار دولار سنة 1990 وكذلك بسبب الإنتعاش الذي عرفته أسعار البترول ولكن سرعان ما حقق هذا الاخير إنخفاض سنة 1995 بسبب تأثر أسعار البترول بأزمة الخليج ،ليشهد إرتفاعا محسوسا إبتداءا من سنة 1996 ماعدا 1998 التي عرفت بتأثره بالأزمة الاسيوية وتراجع أسعار المحروقات بإعتبار هذا القطاع هو المهيمن في هيكل الصادرات الوطنية .

و مع بداية الألفية 2000 وإرتفاع أسعار المحروقات إرتفعت حصيلة الصادرات فسجل رصيد الميزان التجاري فائض وإستمرت هذه الوضعية إلى غاية 2008 ليعرف إنخفاضا هاما سنة 2008 بسبب الأزمة العالمية ،ليعود مجددا إلى الإرتفاع سنة 2011 ثم ليتراجع سنة 2013 –2015 بالموازاة مع تراجع أسعار البترول .

تحليل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر:

جدول رقم 5.مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

	صوت والمساءلة		الإستقرار السياسي وغياب العنف		فعالية الحكومة		مكافحة الفساد	
السنوات	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
	-0.83	-0.87	-1.09	-1.13	-0.50	-0.54	-0.69	-0.66

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

تتراوح التقديرات الخاصة بمؤشرات الحكم الراشد ما بين 2.5– و2.5+ فكلما كانت القيمة تقترب من 2.5 + كان ذلك أفضل، فمن خلال تحليل الجدول الموضح أعلاه يتوضح لنا أن الجزائر حققت تقديرات سالبة في كل من مؤشر الصوت والمسائلة ،مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف، مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر مكافحة الفساد ،وهذا ما يمكن أن يدل على نقص الحرية والتعبير وطول إجراءات المسائلة أو غيابها في بعض الأحيان وعن وجود نوع ما من اللاإستقرار سياسي، وهذا ما يمكن أن يؤثر سلبا على الإستثمار بالأخص الأجنبي المباشر منه ،وكذلك ضعف كل من فعالية الحكومة ودرجة إستقلالية المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة .

البنية التحتية في الجزائر

عرف الإنفاق في البنية التحتية خلال الفترة مابين 1995–2000 تزايدا متذبذبا وهذا راجع لمجمل الإصلاحات الاقتصادية ،والتي فرضت على الدولة التخفيض من حجم الإنفاق العام بالأخص الإستثماري منه وترك المجال للقطاع الخاص ،حيث إرتفعت البنية التحتية خلال هذه الفترة بمعدل متوسط 8.49% والبنية التحتية الإدارية ب 17.96% ،البنية التعليمية ب 8.16% ،بنية التحتية الاجتماعية الثقافية ب 5.16 %،ومع بداية الألفية أعطت السلطات العمومية من خلال مجموعة من الإستثمارات العمومية أهمية كبيرة لتطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية في ثلاثة قطاعات رئيسية وهي قطاع الأشغال العمومية وقطاع النقل وقطاع المياه ،بالإضافة إلى مشاريع الربط بالكهرباء والغاز(بابا عبد القادر). فالإنفاق على قطاع البنية التحتية بأشكالها المختلفة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية يعد جزءا هاما من نفقات التجهيز، إذ خصص لها في برنامج الإنعاش الإقتصادي الممتد من 2001 إلى 2004 كالتالي:

–البنى التحتية التعليمية : 67.78 مليار دج موزعة على قطاعات التربية الوطنية ، التكوين المهني ،التعليم العالي والبحث العلمي.

–البنى التحتية الإدارية :33.5 مليار دج .

– البنى التحتية الإجتماعية الثقافية :21.5 مليار دينار شملت المنشآت الصحية وقطاع الشبيبة والرياضة .

– البنى تحتية الإقتصادية :147.4 مليار دج تتضمن البنى التحتية للنقل الري ، المحيط والطاقة ، وفي برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة (2005–2009) خصص لها كمايلي:

–البنى التحتية التعليمية :400 مليار دج و58.4 مليار دج بالنسبة للبرنامجين الإضافيين

–البنى التحتية الإدارية :34 مليار دج وجهت أغلبها لقطاع العدالة .

– البنى التحتية الإجتماعية الثقافية :145 مليار دج .

أما البنى التحتية الإقتصادية حازت على نسبة 38.52% من إجمالي غلاف البرنامج تم توزيعها على قطاع النقل بمبلغ 1300 مليار دج ،ولقطاع الري ب 393مليار دينار ،الإتصالات 163 مليار دج ،المحيط والطاقة بـ65.5 مليار دج إضافة إلى 63.2 مليار دج بالنسبة للبرنامجين التكميلين ، وتم تخصيص هذه المبالغ الضخمة للإنفاق على البنية للتحتية بغية الإقلاع والنهوض بهذا القطاع ،و لكن شهدت هذه المخصصات لهذا القطاع إنخفاضا محسوسا في المخطط توطيد النمو الممتدة من سنة 2009–2014 وهذا راجع إلى التراجع الطفيف في ميزانية التجهيز بغير ماهو الحال بالنسبة للبرنامج الخماسي للفترة ما بين 2015–2019 ،أين قررت الحكومة

توسيع وإنجاز مشاريع البنى التحتية فخصصت لها 4300 مليار دج وهذا بغية تحسين مراتب التنافسية العالمي .

تحليل تطور البنية التحتية في الجزائر

الجدول رقم6 :تطور نفقات البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة 2001–2017 الوحدة :مليار دج

السنوات	2001	2006	2010	2011	2012
البنية التحتية الاقتصادية والادارية	84.6	293.6	495	982	1018
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	15.6	32.9	71	363	92
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
البنية التحتية الاقتصادية والادارية	1113	920	1498	685	366
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	113	219	197	113	60

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية للسنوات (2001-2017)

يتبين من خلال الجدول الموضح أعلاه التطور الملحوظ للإستثمار في البنية التحتية سواء الإقتصادية والإدارية أو البنية التحتية الإجتماعية والثقافية ، بحيث بلغت البنية التحتية الإقتصادية والإدارية سنة 2001 84.6 مليار دج لتصل إلى 1498 مليار دج سنة 2015، أما البنية التحتية الإجتماعية والثقافية قد إرتفعت من 15.6 مليار دج سنة 2001 لتصل الى 219 مليار دج سنة 2015 ،لكن الإنفاق في البنية التحتية سنتي 2016 و2017 قد شهد تراجعا ملحوظا ليبلغ الإستثمار في البنية التحتية الإقتصادية والإدارية والإستثمار في البنية التحتية الاجتماعية الإدارية سنة 2017 مايقارب 366 مليار دج و60 مليار دج على التوالي.

ومن ماهو ملاحظ على الإقتصاد الجزائري هو عدم توفر المستوى المطلوب من البنية التحتية ،وبخصوص البنية التحتية الرقمية فهي تعد شبه موجودة في مناخ الإستثمار الجزائري، وعلى هذا الأساس يجب تطوير مختلف المشاريع الإستثمارية للبنية التحتية المتمثلة في الطرق الجسور والموانئ وغيرها وكذلك تعزيز الإقتصاد الجديد بإستخدام التطبيقات الحديثة للإتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية بإدخال التكنولوجيا في كل أجهزتها الإدارية وكذلك تحسين دقة الإحصاءات الإقتصادية وتطبيق السياسات التي من شأنها نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية.

الخاتمة

ان سوق الاستثمار الجزائرية تعاني ضعف التمويل الناتج عن ارتفاع التكاليف وصعوبة الحصول عليه بالاضافة الى انعدام الدور الفعلي للسوق الأوراق المالية ، وعدم قدرة القطاع البنكي لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات على الرغم من وجود مدخرات كافية لتغطية الاحتياج المالي للاستثمار

ومن خلال هذه الدراسة قمنا بتشخيص واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إبراز ها فيما يلي:

–تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الاستثماري, فتوفير بيئة استثمارية مناسبة عن طريق الإصلاحات المالية وتقديم تحفيزات , كلها عوامل مهمة لجذب تدفقات الاستثمارات.

–ضعف المناخ العام للاستثمار في الجزائر , وهو ما يعكسه التصنيف المتأخر للجزائر في معظم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

وعليه يمكن أن نقدم بعض التوصيات التي نراها تساهم في ترقية المناخ الاستثماري في الجزائر وهي :

– التشديد على أهمية دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الإنتاجية والتنموية .

–تحرير التجارة الخارجية

– إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي وإصلاحه

– العمل على الحد من التضخم عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية

– ضرورة تحسين تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية.

المصادر والمراجع:

امين ,ز .ع ,2018) .ديسمبر 15 .(ثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال 2010 .2016– مجلة الاستراتجية والتنمية .163 .p ,

دحماني فاطمة, عبد الكريم سهام, عمراوي سمية,تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000–2019, مجلة الابداع , المجلد 10, العدد01, 2020. ص 192–210

الزهراء ,ب .د .(s.d.) .الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسةقياسية للفترة 1996 .2014–مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية.128 .p ,

ساسي ,ع .ا .(s.d.) .ثر اليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعديد الدول النامية للفترة الممتدة من 1996الى غاية 2016 .مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال مجلد 02 عدد07.

سايح .تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربي .مجلة الباحث.

صادق ,ص .(2015) .الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر .تلمسان : جامعة تلمسان.

عبدالكريم ,ا .(2008) .انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر . انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي استراتجية إدارة المخاطر في المؤسسات –الافاق والتحديات .(p. 2.3) – شلف :جامعة حاسبة بن بوعلي.

فاطمة ,ب .ع .(s.d.) .اثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر)دراسة قياسية للفترة 1990.(2014–

القادر ,ع .ع .(2004) .محددات الاستثمار الأجنبي المباشر .الكويت :سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط.

كردودي ,ص .ك ,2018) .ديسمبر .(أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والاثار المترتبة عنها . مجلة نور للدراسات الاقتصادية.192 .p ,

الله ,م .ا .(2010) .إدارة الاستثمار .عمان الأردن :،دار أسامة للنشر والتوزيع.

موساوي ,ي .ح .(s.d.) .نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري لفترة 1990– 2010.مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.14 .p ,